الهيئات الاقتصادية تعلن رفضها إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب بصيغته الراهنة

1/10/214

Kindly click on the LOGO of each medium to read full article

النهار	Title	مجلس النواب يستعدّ لإقرار السلسلة بين اليوم وغداً شماس: "يوم أسود" ■ غصن: هنيئاً لهم سلسلة "هزيلة"			
	Website	http://www.annahar.com	Date	1/10/214	Page
السفير	Title	«الهيئات» و«الثانوي» ترفضان إضراب مفتوح في «الخاصة»			
	Website	http://www.assafir.com	Date	1/10/2014	Page
المستقبل	Title	«الهيئات»: القوى السياسية تغامر بمصير البلاد والعباد			
	Website	http://www.almustaqbal.com	Date	1/10/2014	Page
THE DAILY STAR LEBANON	Title	Rent law to trigger tenant-landlord legal feuds			
	Website	http://www.dailystar.com.lb	Date	1/10/2014	Page
اللواء	Title	5 الأربعاء ١ تشرين الأول ٢٠١٤م الموافق ٧ ذو الحجة ١٤٣٥هـ إقتصاد الهيئات الاقتصادية ترفض إقرار السلسلة وتشدّد على أن «الصفقة» ستضر بالاقتصاد			
	Website	http://www.aliwaa.com	Date	1/10/2014	Page
الأنوار	Title	الهيئات الاقتصادية: الصفقة السياسية لاقرار السلسلة ستؤدي الى كارثة			
	Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	1/10/2014	Page
الديار	Title	...«والهيئات الاقتصادية» رفضت مُجدداً إقرار «السلسلة»			
	Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	1/10/2014	Page
البلد	Title	السلسلة اليوم... المعلمون يضربون والهيئات ترفضها			
	Website	http://www.albaladonline.com	Date	1/10/2014	Page
الشرق	Title	الشرق 8 اقتصاد ومال «الهيئات» تعلن رفضها إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب بصيغته الراهنة			
	Website	http://www.elshark.com	Date	1/10/2014	Page

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

قتصاد

مجلس النواب يستعدّ لإقرار السلسلة بين اليوم وغداً شماس: "يوم أسود" ■ غصن: هنيئاً لهم سلسلة "هزيلة"

موريس متى

1تشرين الأول 2014

بعد أشهر من غياب التشريع في مجلس النواب نتيجة الخلافات السياسية والقانونية حيال دستورية القرارات والقوانين التي قد يقرها مجلس نواب مدد لنفسه تاريخ صلاحية الوكالة التي منحه إياها الشعب، ها هي اليوم أبواب هذا الصرح تفتح لتلتئم هيئته العامة بحضور كل الكتل النيابية لمناقشة وإقرار البنود التي أقرتها هيئة مكتب المجلس مطلع الاسبوع وعلى رأسها "سلسلة الرتب والرواتب". وها هو اليوم الذي يدخل فيه هذا الملف الى قاعة المجلس من بابه العريض بتوافق جميع الكتل على بنوده وإقراره.

صرخة جديدة أطلقتها الهيئات الاقتصادية مساء أمس بعد تداعيها لاجتماع طارئ بحثت خلاله في موضوع السلسلة، واعتبرت أن الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق والعمّال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس، إذ أن التعديلات التي وردت في المشروع الجديد، ستؤدي أولا إلى ضرب حقوق الموظفين، وثانيا إلى التضحية بالاقتصاد عشية عيد الأضحى، ما يوصل البلاد إلى كارثة مالية واقتصادية واجتماعية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو في الاعتبار. كما اعتبرت أن الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدّل، تعاني خللا كبيرا، ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات، كما أن الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلا أوهام في ظل الواقع المهترئ في إدارات الدولة.
في هذا السياق، رفض رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس عبر "النهار"، الزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح نظرا الى حجمها ومكوناتها التي ستطاول الاستهلاك المحلي والثروة والدخل. وأكد أن هذه الزيادات لن تساهم في حل الأزمة التي يعانيها القطاع العام، بل ستخلق أزمة أكبر، معتبرا أن القوى السياسية في لبنان تغامر من خلال إقرار هذا المشروع، بمصير البلاد على اعتبار أن الأوضاع التي تمر فيها والظروف الصعبة التي يمرّ فيها الاقتصاد، لا تحتمل على الإطلاق اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعريض الأمن الاقتصادي للخطر وتهدّد القدرة التنافسية للإقتصاد.
واعتبر شماس أن إقرار السلسلة في هذه اللحظة المصيرية، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية، خصوصا في ظل التحذيرات المتكررة للمرجعيات المالية الدولية، في شأن خطر إقرارها على الاقتصاد في غياب إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع العام ما يهدد بخفض جديد لتصنيف لبنان الائتماني، وخصوصا في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الماكرو إقتصادية مع تسجيل معدلات النمو تراجعات مستمرة قد لا تتخطى الـ1,5% هذه السنة. كما أكد شماس للـ"النهار" ان الاقتصاد اللبناني ليس في وارد تحمل مغامرات ومجازفات جديدة خصوصا في الظروف التي نمر فيها، وقال: "في حال إقرار هذه السلسلة الكارثية، سيكون "يوما أسود" في تاريخ الاقتصاد اللبناني.
بدورها، عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام اجتماعاً استثنائياً برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن. واثر الاجتماع اعتبرت أن القوى السياسية ناورت أكثر من 3 سنوات لممانعة قيام إصلاح ضريبي حقيقي وإصلاح إداري يضع حدّاً للإهدار والفساد الذي ينخر الإدارة والمؤسسات والمرافق العامة ولتتجنّب المساس الفعلي بثروات أصحاب الريوع والمضاربات المالية والعقارية بحيث تفرض الضرائب المباشرة والتصاعدية على مظاهر الثروة والأرباح الباهظة من دون أن تمرّ سلسلة الرتب والرواتب مثقلةً بالضرائب غير المباشرة. ومن هنا يصف غصن للـ"النهار" السلسلة بـ"السلسلة الهزيلة" المثقلة بالضرائب والرسوم التي تطاول جيوب المواطنين ومحدودي الدخل. والمؤسف، بحسب غصن، أنه بعد 3 سنوات من المماطلة، ستُقر "سلسلة تسوية" لا تتضمن الاصلاحات الضريبية والادارية المطلوبة والتي تحمي العمال وتعطيهم حقوقهم مقابل رفع الانتاجية والحد من الاهدار والفساد. وهنا يرفض غصن السلسلة "التي لا تنصف العاملين في القطاع العام خصوصاً المتقاعدين والمتعاقدين والأسلاك الأمنية والعسكرية وموظفي الإدارة العامة بعد أكثر من 16 عاماً على تجميدها، في حين أنها تلحق أضراراً فادحة في ذوي الدخل المحدود بسبب الضرائب التي تفرض عليهم لتمويلها". ويضيف: "الضرائب المفروضة على الفوائد المصرفية والتي تلحظها السلسلة الحالية كان يجب أن تكون تصاعدية، وتستهدف بشكلها الحالي أصحاب الدخل المحدود الذين يتكلون على بعض الفوائد المحققة على تعويضات نهاية الخدمة لتأمين معيشتهم". كما عبّر عن أسفه لما آلت اليه الامور داخل هيئة التنسيق

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

والنتائج الخجولة جداً التي استطاعت تحقيقها "بعد 3 سنوات من الاضرابات والتظاهرات التي شلت البلاد، وها هي اليوم تجني سلسلة اقل ما يقال عنها انها تضرب العمال والاساتذة وتزيدهم فقراً". وطالب الاتحاد العمالي وزير العمل سجعان قزي بدعوة لجنة المؤشر للاجتماع الفوري لإقرار نسبة تصحيح الأجور ورفعها إلى مجلس الوزراء، وذلك وفقاً لمعدلات غلاء المعيشة خصوصاً أنّ سلسلة الرتب والرواتب في صيغتها الحالية سوف تحدث فارقاً بين الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص، وهو يشكل مخالفة قانونية أساسية لا سيما وأنّ الفارق بين الحد الأدنى لأجور القطاع العام سيزداد عن الحدّ الأدنى لأجور القطاع الخاص.

الأنظار تتجه اليوم الى قاعة مجلس النواب حيث ستدور المناقشات حول بنود هذه السلسلة والتي من المتوقع إقرارها لتدخل حيز التنفيذ ويتم دفع 50% من قيمتها فور صدور القانون في "الجريدة الرسمية"، على أن يتم الـ50% المتبقية على دفعتين حتى نهاية سنة 2015.

Back to Top

السفير

«الهيئات» و«الثانوي» ترفضان

إضراب مفتوح في «الخاصة»

أملت الهيئة الإدارية لـ«رابطة اساتذة التعليم الثانوي» من الكتل النيابية والنواب المستقلين إقرار سلسلة الرتب والرواتب التي تضمن الحقوق، والتي لا يمكن التنازل عنها. وحمّلت، في بيان إثر اجتماع استثنائي عقدته أمس، «مسؤولية ضرب هذه الحقوق لكل نائب يصوّت ضدها». وأكدت «وحدة التشريع بين القطاعين الرسمي والخاص». ودعت إلى «تطبيق احكام قانون السلسلة على المعلمين في المدارس الخاصة، والوقوف إلى جانب نقابتهم ودعم مطالبهم، فالمعلم واحد أكان في القطاع العام ام الخاص».

واعتبرت «تخفيض وظيفة استاذ تعليم ثانوي من الفئة الثالثة إلى الفئة الرابعة كما جاء في التعديلات الأخيرة على المشروع امر مرفوض بالمطلق من الرابطة ومن جميع اساتذة التعليم الثانوي لأنه خرق فاضح لنظام الفئات في قانون الوظيفة العامة من حيث ضرب الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي، وهرطقة تربوية تلغي هوية التعليم الثانوي».

وأعلنت «نقابة المعلمين في المدارس الخاصة» الإضراب العام المفتوح تحت عنوان «حفاظاً على وحدة التشريع» في المدارس الخاصة اعتباراً من اليوم، وتنفيذ الاعتصام عند العاشرة صباحاً أمام مجلس النواب أثناء انعقاد الجلسة التشريعية المخصصة لإقرار قانون السلسلة.

ووافقت الجمعية العمومية للنقابة، التي التأمت في مركز النقابة في طرابلس، على تفويض المجلس التنفيذي بالعودة عن الإضراب «في حال تم الحفاظ على وحدة التشريع».

واعلنت «الهيئات الاقتصادية» رفضها إقرار «مشروع سلسلة الرتب والرواتب بصيغته الراهنة». واعتبرت أن «الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية، بسحر ساحر، ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق النقابية والعمّال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس تماماً، لان التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدي أولاً إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدي ثانياً إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني، ما يوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو بعين الاعتبار».

وجددت رفضها المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في المشروع المقترح «لانها لن تساهم في حل الأزمة، بل ستخلق أزمة أكبر».

Back to Top

المستقبل

الأربعاء 1 تشرين الأول 2014 - العدد 5167 - صفحة 15

معلمو المدارس الخاصة يعلنون الإضراب المفتوح اليوم احتجاجاً

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

على صيغة «السلسلة»
«الهيئات»: القوى السياسية تغامر بمصير البلاد والعباد

فيما سلك ملف سلسلة الرتب والرواتب طريقه الى الهيئة العامة التي يتوقع ان تقرها اليوم، اطلقت الهيئات الاقتصادية مجددا صرخة تحذيرية من ارتدادات اقرار السلسلة على الاقتصاد، منتقدة السياسيين، بمختلف انتماءاتهم لبلوغهم هذه «الصفقة» ولانهم «يغامرون بمصير البلاد والعباد«. وانضم اليها وزير المالية السابق جهاد ازعور الذي شدد على انه من غير المنطقي ترتيب أعباء إضافية على المواطن العادي او على الخزينة العامة في ظل الظروف الصعبة التي يعانيها الإقتصاد جراء الوضع الاقليمي غير المستقر، وفي ظل الأثر الثقيل للنزوح السوري على الإقتصاد والتراجع الكبير في وضع المالية العامة«.

وعلى وقع هذه التحذيرات، اعلنت نقابة المعلمين الخاصة الالتزام بالاضراب المفتوح اليوم والاعتصام امام مجلس النواب، وذلك بعدما تبين ان المشروع حرم معلمي المدارس الخاصة من الدرجات الست. فيما عقد اجتماع في بكركي بين البطريرك الماروني الكادرينال مار بشارة بطرس الراعي والأمين العام للمدارس الكاثوليكية الاب بطرس عازار. إلا أنّ الاجتماع فشل بتلبية مطلب أساتذة التعليم الخاص.

وأكدت رئيسة لجنة التربية والثقافة النيابية النائب بهية الحريري انها مع وحدة التشريع ومع اقرار السلسلة للقطاعين العام والخاص وان هذا الأمر متمسكون به منذ العام 1992 وحتى اليوم.

وقالت الحريري «انه من غير المسموح الفصل بين القطاعين الرسمي والخاص ، فالتشريع واحد والمعلم واحد». واعلنت مدارس الحريري في صيدا عن مشاركتها في اضراب المدارس الخاصة اليوم.

وكان لافتا وسط كل ذلك مسارعة الاتحاد العمالي العام لمطالبة وزير العمل سجعان قزي بدعوة لجنة المؤشر للاجتماع الفوري من أجل إقرار نسبة تصحيح الأجور ورفعها إلى مجلس الوزراء، في ضوء الفارق الذي ستحدثه سلسلة الرتب والرواتب بين الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص.

الهيئات

في ردة فعل على تحديد موعد لعقد جلسة تشريعية لاقرار السلسة اليوم، عقدت الهيئات

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الاقتصادية جلسة طارئة أمس اعتبرت فيها انه «اذا كان انعقاد مجلس النواب من أجل الضرورة، فأي ضرورة تعلو على إنتخاب رئيس للجمهورية الذي يشكل غيابه تهديدا مباشرا لكيان الدولة برمتها». ورأت أن «الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية، بسحر ساحر، ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق والعمّال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس تماماً، لان التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدي أولا إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدي ثانيا إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني عشية عيد الأضحى المبارك، الأمر الذي سيوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو بعين الاعتبار».

ولفتت الهيئات الى ان «الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدّل، تعاني الكثير من الخلل، ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات، كما أن الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع، والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلا أوهام في ظل الواقع المهترئ في إدارات الدولة»، مجددة رفضها المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح، «التي لن تساهم في حل الأزمة، بل ستخلق أزمة أكبر».

وأكدت أن «القوى السياسية على اختلافها، تغامر من خلال إقرار مشروع السلسلة، بمصير البلاد والعباد، على اعتبار أن الأوضاع التي تمر فيها البلاد، والظروف الصعبة التي يمرّ فيها الاقتصاد اللبناني، لا تحتمل على الإطلاق اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعريض الأمن الاقتصادي للخطر».

ورأت أن إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية، مؤكدة أن الاقتصاد اللبناني بات اليوم في مهب الريح، خصوصا في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الاقتصادية، ووصول معدل النمو إلى ما دون الواحد والنصف في المائة، وتعتبر أن الاقتصاد اللبناني بات نتيجة المغامرات غير المحسوبة، أقرب إلى مواجهة مصير اقتصادات متعثرة عديدة».

العمالي

وفي المقابل، اعلن الاتحاد العمالي العام رفضه تحميل ذوي الدخل المحدود والعمال أعباء الرسوم والضرائب لتمويل سلسلة الرتب والرواتب. وطالب هيئة مكتب المجلس النيابي إدراج اقتراح قانون التغطية الصحية للمضمونين بعد بلوغ سن التقاعد بعد أن أقرّتها لجنة العمل والصحة النيابية بالإجماع آخذةً بملاحظات الاتحاد العمالي العام. كما طالبت قزي بدعوة لجنة المؤشر للاجتماع الفوري من أجل إقرار نسبة تصحيح الأجور ورفعها إلى مقام مجلس الوزراء وذلك وفقاً لمعدلات غلاء المعيشة خصوصاً أنّ سلسلة الرتب والرواتب في صيغتها الحالية ستحدث فارقاً بين الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص.

نقابة المعلمين

وعشية الجلسة التشريعية، عقدت نقابة المعلمين في المدارس الخاصة جمعية عمومية في مركز النقابة في طرابلس، في حضور النقيب نعمة محفوض، وأعلنت في بيان على الاثر، أنه «بعد التداول تمت الموافقة على التوصية بإعلان الإضراب العام المفتوح تحت عنوان حفاظا على وحدة التشريع في كافة المدارس الخاصة إعتبارا من يوم الأربعاء الأول من تشرين الأول وتنفيذ الإعتصام عند العاشرة صباحا أمام المجلس النيابي أثناء إنعقاد الجلسة التشريعية المخصصة لإقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب، وتمت الموافقة على تفويض المجلس التنفيذي بالعودة عن الإضراب في حال تم الحفاظ على وحدة التشريع».

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وتوجه محفوض في مؤتمر صحافي الى كل نواب لبنان، بالقول معلمو المدارس الخاصة منتجون اذا اقرت السلسلة فانتم تعاقبون المنتجين في البلد وستتحملون مسؤولية اللامبالاة« . وحذر من ان اعطاء ست درجات لفئة دون اخرى هو بمثابة قنبلة موقوتة.

المتعاقدون

وفي سياق متصل، أكد رئيس اللجنة المركزية للمتعاقدين الثانويين حمزة منصور، في بيان أمس، ان «اي إضراب يقرر لا علاقة لنا به لا من قريب ولا من بعيد، داعيا وزير التربية بـ«اعطاء الاوامر بفتح الثانويات والمتوسطات للتعليم والمكوث فيها واحتساب ساعاتنا مهما كانت الظروف والمسببات».

أزعور

من جهته، حذر أزعور من «المخاطر والتأثيرات السلبية الكبيرة التي ستنجم» عن إقرار سلسلة الرتب والرواتب بالصيغة المتداولة وفي هذا الظرف الذي يعاني فيه لبنان «عجزا قياسيا في المالية العامة وغيابا للنمو الإقتصادي وأوضاعا اجتماعية صعبة ناتجة عن عوامل عدة ابرزها الأعباء المترتبة على النزوح السوري والصعوبات الحياتية». واعتبر أن «المواطن اللبناني سيكون أكبر المتضررين من هذه التسوية السياسية التي سيدفع ثمنها بصورة خاصة ذوو الدخل المحدود من خلال ضرائب اضافية، وارتفاع في الاسعار والتدني المتوقع في سوق العمل«، مشيرا إلى أن السلسلة «سترتب إنفاقا إضافيا يفوق المليار دولار سنويا بالحد الأدنى مما يشكل خطرا على الاستقرار الاقتصادي والمالي«. واعتبر أن «الإتفاق المتداول لإقرار السلسلة لا يعدو كونه تسوية لحل مسائل سياسية، وهذه التسوية ستؤثر سلبا على الإقتصاد وعلى المالية العامة وعلى الشعب اللبناني برمته وخصوصا في هذه الظروف الدقيقة حيث يواجه لبنان مخاطر عدة تتطلب توافر الامكانات لتوفير الجهوزية التامة بغية تأمين حاجات الاستقرار الامني والاجتماعي«.

ولفت إلى أن إقرار السلسلة «لن يرتب أعباء آنية فحسب، بل كذلك اعباء مستقبلية كبيرة ستجعل الدولة عاجزة عن تطوير الاقتصاد ورفع قدراته التنافسية في مرحلة لاحقة«، كما ان اقرارها «يناقض مبدأ العدل والإنصاف، لأن الشعب اللبناني بأكمله ولا سيما منه ذوو الدخل المحدود سيمولون زيادة أجور لفئة محدودة أجورها مقبولة نسبيا بالمقارنة مع معدل الأجور في الإقتصاد اللبناني، وهذا التمويل سيتحمله ذوو الدخل المحدود والعمال غير الموظفين الذين لا يتمتعون باية تغطية اجتماعية وصحية لائقة«.

ومن جهته، لفت عضو كتلة المستقبل النائب محمد قباني الى أنه «بشكل عام هناك توافقاً قد لا يكون شاملاً لكنه كاف لإقرار السلسلة، وباعتقادي أن هذا الحل هو جيد بالنسبة للمعلمين والموظفين وسوى ذلك وبنفس الوقت لا يشكل كارثة اقتصادية».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

THE DAILY STAR LEBANON

Rent law to trigger tenant-landlord legal feuds

Hundreds of lawsuits expected if Parliament fails to introduce amendments

By Elias Sakr
The Daily Star

BEIRUT: A new rental law that enacted gradual increases in the value of residential lease contracts signed before 1992 would open the door for hundreds of legal battles between tenants and landlords if Parliament fails to introduce amendments to the law that goes into effect on Dec. 28.

According to the new law endorsed last April, tenants under pre-1992 rental contracts will face rent increases in yearly increments over a six-year period, until annual rent costs reach 5 percent of the current market value of their residence.

The law approved by lawmakers had stipulated the designation of a special committee to estimate the current market value of rented residences, determine compensations for low-income families and resolve disputes that arise between tenants and landlords.

However, last August, the Constitutional Council deemed two articles of the law pertaining to the designation of the committee unconstitutional, ruling that it was the jurisdiction of Lebanese courts to resolve any legal disputes that arise between tenants and landlords.

MP Robert Ghanem, the head of the Justice and Administration parliamentary committee that was tasked with discussing the law before it was adopted by the General Assembly told The Daily Star that the law goes into effect on Dec. 28 despite claims to the contrary by tenants.

However, to avoid hundreds if not thousands of legal disputes that might arise between tenants and landlords before Lebanese courts, Ghanem said a number of lawmakers were in the process of formulating an amended draft law to be discussed by Parliament.

In the event that Parliament fails to endorse amendments, the recently enacted law would stand independently of the revoked articles pertaining to the designation of the special committee, which is sort of a special court, according to MP Ghassan Mokheiber.

Under this scenario, Lebanese courts would have to settle disputes over the assessment of the current market value of leased residences and the compensations due to tenants, Mokheiber, who is also a member of the Justice and Administration committee, told The Daily Star.

According to the law, tenants whose income does not exceed three times the minimum wage will benefit from state financial aid to cover the increase in rent fees.

The difference in rent prices will be paid to landlords by a special fund to be established by the government for this purpose.

Tenants whose income is between two and three times the minimum wage will have the fund cover the difference between the new rent price and 30 percent of their income while tenants whose income is less than two times the minimum wage will see the fund pay on their behalf the total cost difference.

During year one, the tenant will pay, on top of the current rent, 15 percent of the difference between the old rent cost and 5 percent of the current market value of the residence.

During each of the subsequent three years, an additional 15 percent would be paid while on the fifth and sixth year, an extra 20 percent will have to be paid by tenants before the rent cost reaches its fair value in year seven and is paid accordingly until the end of the ninth year.

After the ninth year, lower income households would be able to extend their stay until the 12th year while other tenants would have to negotiate a new agreement with landlords or evacuate the residence.

Tenants argue that the law would displace thousands of families, claiming that close to 200,000 individuals benefit from rental contracts signed before 1992. However, the numbers remain largely disputed with no official statistics to confirm or prove otherwise.

According to landlords, the majority of tenants pay minimal rental fees that often amount to less than LL1,000,000 annually.

Head of the Landlords Association Joseph Zoghebi argued that only 13,000 families should benefit from the special fund to be established by the state, claiming that the figure was based on statistics available to the Justice and Administration parliamentary committee.

However, lawmakers contacted by The Daily Star maintained that the Justice and Administration Parliamentary Committee had no accurate statistics on the issue.

Lawmakers say there is a dearth of accurate statistics on the families that benefit from rental contracts signed before 1992.

Most tenants pay minimal annual rent, less than LL1 million

According to the current rent law, landlords can ask tenants to evacuate their residence for two reasons: demolition or the accommodation of a landlord's family member.

If tenants are asked to leave the premises during the first year of rent adjustments for demolition purposes, the landlord would have to pay a compensation equivalent to six times the new annual rent.

Landlords who request tenants to evacuate for family lodgment purposes would have to pay compensations amounting to four times the new annual rent. Compensations gradually decline to reach nil after nine years.

The recently enacted law stipulates that tenants wishing to buy a new apartment have priority in obtaining subsidized loans by the Banque de l'Habitat or the Public Corporation for Housing.

Back to Top

الأنوار

الهيئات الاقتصادية ترفض إقرار السلسلة وتشدّد على أن «الصفقة» ستضر بالاقتصاد

اعتبرت الهيئات الاقتصادية أن «إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية».

واعلنت رفضها «المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح».

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً بحثت في خلاله في موضوع سلسلة الرتب والرواتب، والتوجه لإقرار مشروع السلسلة، في الجلسة التي دعا إليها رئيس المجلس النيابي نبيه بري اليوم.

وأشارت في بيان إثر الاجتماع، أن «عقد جلسة لمجلس النواب هو من أجل الضرورة، فأي ضرورة تعلو على انتخاب رئيس للجمهورية الذي يشكل غيابه تهديداً مباشراً لكيان الدولة برمتها».

وشددت على أن «الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية، بسحر ساحر، ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق النقابية والعمال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس تماماً، لأن التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدي أولاً إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدي ثانياً إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني عشية عيد الأضحى المبارك، الأمر الذي سيوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو بعين الاعتبار».

ورأت الهيئات الاقتصادية أن «الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدل، تعاني الكثير من الخلل، ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات، كما أن الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع، والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلا أوهام في ظل الواقع المهترىء في إدارات الدولة».

وجددت رفضها «المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح»، مؤكدة أن «هذه الزيادات الضريبية لن تساهم في حل الأزمة بل ستخلق أزمة أكبر».

وشددت الهيئات على أن «القوى السياسية على اختلافها، تغامر من خلال إقرار مشروع السلسلة، بمصير البلاد والعباد، على اعتبار أن الأوضاع التي تمر فيها البلاد، والظروف الصعبة التي يمر فيها الاقتصاد اللبناني، منذ سنوات عديدة من جراء الأزمة السياسية المستفحلة، لا تحتمل على الإطلاق اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعريض الأمن الاقتصادي للخطر».

واعتبرت أن «إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية، خصوصاً في ظل التحذيرات المتكررة لأعلى المرجعيات المالية الدولية، بشأن خطر إقرار السلسلة على الاقتصاد اللبناني في غياب إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع العام».

ورأت الهيئات أن «الاقتصاد اللبناني بات اليوم في مهب الريح، خصوصاً في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الاقتصادية، ووصول معدل النمو إلى ما دون الواحد والنصف في المائة»، معتبرة أن «الاقتصاد اللبناني بات نتيجة المغامرات غير المحسوبة، أقرب إلى مواجهة مصير اقتصادات متعثرة عديدة».

وأسفت لأن «القوى والمرجعيات السياسية على كافة المستويات لم تستمع الى الصرخات التي أطلقتها مراراً وتكراراً، وتحملها مسؤولية الأوضاع التي ستؤول اليها الأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذا عليها أن تتحمل تبعات أفعالها، لأن التاريخ لا يرحم».

أزعور يحذر

من جهته حذّر الوزير السابق جهاد أزعور من «المخاطر والتأثيرات السلبية الكبيرة التي ستنجم عن إقرار سلسلة الرتب والرواتب بالصيغة المتداولة، وفي هذا الظرف الذي يعاني فيه لبنان من عجز قياسي في المالية العامة وغياب للنمو الاقتصادي وأوضاع اجتماعية صعبة ناتجة عن عوامل عدة أبرزها الأعباء المترتبة على النزوح السوري والصعوبات الحياتية»، معتبراً أن «المواطن اللبناني سيكون أكبر المتضررين من هذه التسوية السياسية التي سيدفع ثمنها بصورة خاصة ذوو الدخل المحدود من خلال ضرائب إضافية، وارتفاع في الأسعار والتدني المتوقع في سوق العمل». واعتبر أن «الإتفاق المتداول لإقرار السلسلة لا يعدو كونه تسوية لحل مسائل سياسية». وذكّر أزعور في بيان، بأن «عجز الموازنة يتوقع أن يرتفع نهاية السنة الجارية، إلى رقم قياسي هو خمسة مليارات دولار»، مشيراً إلى أن السلسلة «سترتب إنفاقاً إضافياً يفوق المليار دولار سنوياً بالحدّ الأدنى، ما يشكّل خطراً على الإستقرار الإقتصادي والمالي».

ولاحظ أن «الإيرادات المتوقعة من الإجراءات الضريبية التي ستعتمد، لن تكون كافية لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق، ما يؤدي إلى زيادة العجز ويدفع تالياً إلى المزيد من الضرائب التي سيكون أكبر المتضررين منها ذوو الدخل المحدود والفئات الشعبية».

ورأى أن «إقرار السلسلة لن يحرّك الإقتصاد بل سيزيد من مخاطر التضخم الذي يشكّل الخطر الأكبر على الشعب اللبناني برمّته وخصوصاً على أصحاب المداخيل المنخفضة».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الأنوار

الهيئات الاقتصادية: الصفقة السياسية لاقرار السلسلة ستؤدي الى كارثة

ينعقد مجلس النواب اليوم لاقرار سلسلة الرتب والرواتب على وقع اضراب مفتوح واعتصام لمعلمي المدارس الخاصة، وتحذيرات من الهيئات الاقتصادية بأن اقرار السلسلة بصيغتها المعدلة ستوصل البلاد الى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

ورغم الاعتراضات والاضراب، قالت مصادر نيابية أن السلسلة ستقر بأكثر من تسعين صوتا. وستؤيد اقرارها كتل «التنمية والتحرير»، «لبنان اولا»، «القوات اللبنانية»، «الوفاء للمقاومة»، «القومي السوري»، وتكتل التغيير والاصلاح، بجميع مكوناته مع التحفظ على بند رفع الضريبة على القيمة المضافة الى ١١ في المئة، كما يصوت لصالح اقرارها الرئيس نجيب ميقاتي والنائب احمد كرامي. اما النواب المستقلون فيبقى تحديد توجه ثمانية منهم في ضوء قرار النائب روبير غانم التصويت لها.

التتمة ٨

المفتي دريان مستقبلا الهيئات الاقتصادية في دار الفتوى امس

الأنوار

تتمة ٧ الهيئات الاقتصادية: الصفقة السياسية لاقرار السلسلة ستؤدي الى كارثة

ويغيب عن الجلسة نواب كتلة «الكتائب» وعددهم خمسة لرفضهم التشريع قبل انتخاب رئيس، في حين تشير المعلومات الى ان نواب اللقاء الديموقراطي وعددهم ١١ نائبا سيشاركون في الجلسة ولن يصوتوا ضد السلسلة، مع وجود بعض الاستثناءات.

الهيئات الاقتصادية

وعشية اقرار السلسلة اعلنت الهيئات الاقتصادية رفضها لصيغتها الاخيرة وحذرت من انها ستوصل البلاد الى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

وفاتت الهيئات في بيان ان الارقام الواردة في مشروع السلسلة والمعدل تعاني الكثير من الخلل ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات. كما ان الاصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع ما هي الا اوهام في ظل الواقع المهترئ في ادارات الدولة.

وجددت رفضها «المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح» مؤكدة أن «هذه الزيادات الضريبية لن تساهم في حل الأزمة بل ستخلق أزمة أكبر».

وشددت على أن «القوى السياسية على اختلافها، تغامر من خلال إقرار مشروع السلسلة، بمصير البلاد والعباد».

واعتبرت أن «إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية».

ورأت الهيئات أن «الاقتصاد اللبناني بات اليوم في مهب الريح، خصوصا في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الاقتصادية، ووصول معدل النمو إلى ما دون الواحد والنصف في المائة»، معتبرة أن «الاقتصاد اللبناني بات نتيجة المغامرات غير المحسوبة، أقرب إلى مواجهة مصير اقتصادات متعثرة عديدة».

تتمة ٦ الهيئات الاقتصادية: إقرار مشروع السلسلة

ومدو على كل افعال الفتنة التي يحاول أعداء الإسلام والمسيحية على السواء تكريسها في عالمنا العربي».

وختم: «ما يجري اليوم في بعض البلدان العربية، من تهجير للاخوة المسيحيين في العراق وفي العديد من البلدان العربية، مدان ومرفوض بكل المقاييس، ولأجل ذلك ينبغي على المسيحيين من جهة التشبث بحرياتهم وعدم الهجرة، على الرغم من كل المخاطر التي تحدق بهم، ومن جهة ثانية على الحكام والمسؤولين توفير جميع الظروف التي من شأنها أن تساعد المسيحي على البقاء في أرضه ووطنه، لانه لا قيمة لهذا الشرق من دون التواجد المسيحي».

Back to Top

الديار

...«والهيئات الاقتصادية» رفضت مُجدداً إقرار «السلسلة»

عقدت الهيئات الاقتصادية، اجتماعا طارئا بحثت خلاله في موضوع سلسلة الرتب والرواتب، والتوجه لإقرار مشروع السلسلة، في الجلسة التي دعا رئيس المجلس النيابي نبيه بري الى عقدها اليوم، وأصدر المجتمعون البيان الآتي:

أولاً: تعتبر الهيئات الاقتصادية أن «عقد جلسة لمجلس النواب هو من أجل الضرورة، فأي ضرورة تعلو على انتخاب رئيس للجمهورية الذي يشكل غيابه تهديدا مباشرا لكيان الدولة برمتها.

ثانياً: تشدد الهيئات على ان الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية، بسحر ساحر، ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق النقابية والعمال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس تماما، لأن التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدي أولا إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدي ثانيا إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني عشية عيد الأضحى المبارك، الأمر الذي سيوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو بعين الاعتبار.

ثالثاً: ترى الهيئات الاقتصادية أن الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدل، تعاني الكثير من الخلل، ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات، كما أن الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع، والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلا أوهام في ظل الواقع المهترىء في إدارات الدولة.

رابعاً: تجدد الهيئات الاقتصادية، رفضها «المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح»، مؤكدة أن «هذه الزيادات الضريبية لن تساهم في حل الأزمة بل ستخلق أزمة أكبر.

خامساً: تشدد الهيئات الاقتصادية، على أن «القوى السياسية على اختلافها، تغامر من خلال إقرار مشروع السلسلة، بمصير البلاد والعباد، على اعتبار أن الأوضاع التي تمر فيها البلاد، والظروف الصعبة التي يمر فيها الاقتصاد اللبناني، منذ سنوات عديدة من جراء الأزمة السياسية المستفحلة، لا تحتمل على الإطلاق اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعريض الأمن الاقتصادي للخطر.

سادساً: تعتبر الهيئات الاقتصادية، أن «إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية، خصوصا في ظل التحذيرات المتكررة لأعلى المرجعيات المالية الدولية، بشأن خطر إقرار السلسلة على الاقتصاد اللبناني في غياب إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع العام».

وترى الهيئات أن «الاقتصاد اللبناني بات اليوم في مهب الريح، خصوصا في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الاقتصادية، ووصول معدل النمو إلى ما دون الواحد والنصف في المائة»، معتبرة أن «الاقتصاد اللبناني بات نتيجة المغامرات غير المحسوبة، أقرب إلى مواجهة مصير اقتصادات متعثرة عديدة».

سابعاً: تأسف الهيئات الاقتصادية، لأن «القوى والمرجعيات السياسية على كافة المستويات لم تستمع الى الصرخات التي أطلقتها مرارا وتكرارا، وتحملها مسؤولية الأوضاع التي ستؤول اليها الأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذا عليها أن تتحمل تبعات أفعالها، لأن التاريخ لا يرحم».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

البلد

السلسلة اليوم... المعلمون يضربون والهيئات ترفضها

الاضراب الذي قررت نقابة المعلمين تنفيذه اليوم لا يعود سببه الى عدم عزم مجلس النواب في جلسته التشريعية اليوم على اقرار السلسلة ، بل على العكس. قرار الاضراب العام للمدارس الخاصة اتخذ مساء امس بسبب حرمان معلميها من الدرجات الست التي ستعطى لباقي القطاعات، ما دفع بالمدارس الى ارسال رسائل نصية تعلن فيها أن اليوم هو يوم دراسي عادي. أما الهيئات الاقتصادية فلا تزال على موقفها الرافض لاقرار سلسلة التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدي أولا إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدي ثانيا إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني عشية العيد.

صدى البلد

فاجأت نقابة المعلمين في المدارس الخاصة اللبنانيين بإعلانها الاضراب بعدما سبق لنقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوض بالتوعد بالاضراب اذا لم تتم مساواتهم مع أساتذة القطاع العام في ما يتعلق بحقوقهم. وجاء في بيانها أمس «احتجاجا على حرمان معلمي المدارس الخاصة من الدرجات الست التي ستعطى لباقي القطاعات، وحفاظا على وحدة التشريع بين القطاعين الرسمي والخاص، عقدت الجمعيات العمومية في مراكز فروع النقابة في المحافظات كافة بناء لدعوة المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في لبنان اليوم (امس) ، وقررت بالاكثرية المطلقة إعلان الإضراب العام في المدارس الخاصة يوم الأربعاء في 1 تشرين الاول، والاعتصام عند الساعة العاشرة صباحا امام المجلس النيابي اثناء انعقاد الجلسة التشريعية المخصصة لاقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب، للمطالبة باقرار قانون يحفظ الحقوق ويعامل الجميع بمساواة وعدالة. وفوضت الجمعيات العمومية المجلس التنفيذي باتخاذ القرار المناسب غدا (اليوم)».

الهيئات الاقتصادية

وكانت عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعا طارئا بحثت خلاله في موضوع سلسلة الرتب والرواتب، والتوجه لإقرار مشروع السلسلة، في الجلسة التي دعا إليها رئيس المجلس النيابي نبيه بري. واعتبرت في بيان إثر الاجتماع، أن «عقد جلسة لمجلس النواب هو من أجل الضرورة، فأي ضرورة تعلو على انتخاب رئيس للجمهورية الذي يشكل غيابه تهديدا مباشرا لكيان الدولة برمتها».

وشددت على أن «الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية، بسحر ساحر، ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق النقابية والعمال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس تماما، لأن التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدي أولا إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدي ثانيا إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني عشية عيد الأضحى المبارك، الأمر الذي سيوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو في الاعتبار».

ورأت الهيئات الاقتصادية أن «الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدل، تعاني الكثير من الخلل، ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات، كما أن الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع، والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلا أوهام في ظل الواقع المهترئ في إدارات الدولة».

وجددت رفضها «المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح»، مؤكدة أن «هذه الزيادات الضريبية لن تساهم في حل الأزمة بل ستخلق أزمة أكبر».

وشددت على أن «القوى السياسية على اختلافها، تغامر من خلال إقرار مشروع السلسلة، بمصير البلاد والعباد، على اعتبار أن الأوضاع التي تمر فيها البلاد، والظروف الصعبة التي يمر فيها الاقتصاد اللبناني، منذ سنوات عديدة من جراء الأزمة السياسية المستفحلة، لا تحتمل على الإطلاق اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعريض الأمن الاقتصادي للخطر».

واعتبرت أن «إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية، خصوصا في ظل التحذيرات المتكررة لأعلى المرجعيات المالية الدولية، بشأن خطر إقرار السلسلة على الاقتصاد اللبناني في غياب إجراء إصلاحات هيكيلية في القطاع العام».

ورأت الهيئات أن «الاقتصاد اللبناني بات اليوم في مهب الريح، خصوصا في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الاقتصادية، ووصول معدل النمو إلى ما دون الواحد والنصف في المئة»، معتبرة أن «الاقتصاد اللبناني بات نتيجة المغامرات غير المحسوبة، أقرب إلى مواجهة مصير اقتصادات متعثرة عديدة». وأسفت لأن «القوى والمرجعيات السياسية على كل المستويات لم تستمع الى الصرخات التي أطلقتها مرارا وتكرارا».

الاتحاد العمالي

من جهته أعلن الاتحاد العمالي العام في لبنان، في بيان اثر اجتماع استثنائي لهيئة مكتب مجلسه التنفيذي برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن، «رفضه تحميل سلسلة الرتب والرواتب أعباء الرسوم والضرائب لتؤخذ من ذوي الدخل المحدود والعمال ولا تنصف العاملين في القطاع العام خصوصا المتقاعدين والمتعاقدين والأسلاك الأمنية والعسكرية وموظفي الإدارة العامة ، سلسلة لم تنصف رواتب أصحاب الحقوق بعد أكثر من 16 عاما على تجميدها في حين أنها تلحق أضرارا فادحة في ذوي الدخل المحدود بسبب الضرائب التي تفرض عليهم لتمويلها». وطالبت هيئة مكتب المجلس النيابي بإدراج اقتراح قانون التغطية الصحية للمضمونين بعد بلوغ سن التقاعد بعد أن أقرتها لجنة العمل والصحة النيابية بالإجماع، كما طالبت وزير العمل سجعان قزي بدعوة لجنة المؤشر للاجتماع الفوري من أجل إقرار نسبة تصحيح الأجور ورفعها إلى مقام مجلس الوزراء وذلك وفقا لمعدلات غلاء المعيشة، خصوصا أن سلسلة الرتب والرواتب في صيغتها الحالية سوف تحدث فارقا بين الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص وهو مخالفة قانونية أساسية ولا سيما أن الفارق بين الحد الأدنى لأجور القطاع العام سيزداد عن الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص». ودعت الى «إنهاء مهزلة ما يسمى بالعمال المياومين».

محفوض يلتزم وينفذ اضرابا عاما اليوم — فضل عيتاني

الهيئات: «إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية».

الاتحاد العمالي: السلسلة لم تنصف اصحاب الحقوق وتلحق اضرارا بذوي الدخل المحدود

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

«الهيئات» تعلن رفضها إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب بصيغته الراهنة

اعلنت الهيئات الاقتصادية رفضها اقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب بصيغته الراهنة لان التعديلات التي وردت ستؤدي الى ضرب حقوق المواطنيين وستؤدي الى التضحية بالاقتصاد اللبناني.

عقدت الهيئات امس، اجتماعا طارئا بحثت في خلاله في موضوع سلسلة الرتب والرواتب، والتوجه لإقرار مشروع السلسلة، في الجلسة التي دعا إليها رئيس المجلس النيابي نبيه بري امس، وأصدر المجتمعون البيان الآتي:

أولا: تعتبر الهيئات الاقتصادية أن عقد جلسة لمجلس النواب هو من أجل الضرورة فأي ضرورة تعلو على إنتخاب رئيس للجمهورية الذي يشكل غيابه تهديدا مباشرا لكيان الدولة برمتها.

ثانيا: تشدد الهيئات الاقتصادية، على أن الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية، بسحر ساحر، ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق النقابية والعمّال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس تماماً، لان التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدي أولا إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدي ثانيا إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني عشية عيد الأضحى المبارك، الأمر الذي سيوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو بعين الاعتبار.

ثالثا: ترى الهيئات الاقتصادية، أن الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدّل، تعاني الكثير من الخلل، ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات، كما أن الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع، والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلا أوهام في ظل الواقع المهترئ في إدارات الدولة.

رابعا: تجدد الهيئات الاقتصادية، رفضها المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترح، وتؤكد أن هذه الزيادات الضريبية لن تساهم في حل الأزمة، بل ستخلق أزمة أكبر.

خامسا: تشدد الهيئات الاقتصادية، على أن القوى السياسية على اختلافها، تغامر من خلال إقرار مشروع السلسلة، بمصير البلاد والعباد، على اعتبار أن الأوضاع التي تمر فيها البلاد، والظروف الصعبة التي يمرّ فيها الاقتصاد اللبناني، منذ سنوات عديدة من جرّاء الأزمة السياسية المستفحلة، لا تحتمل على الإطلاق اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعريض الأمن الاقتصادي للخطر.

سادسا: تعتبر الهيئات الاقتصادية، أن إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان لمناعته الاقتصادية، خصوصا في ظل التحذيرات المتكررة لأعلى المرجعيات المالية الدولية، بشأن خطر إقرار السلسلة على الاقتصاد اللبناني في غياب إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع العام.

وترى الهيئات أن الاقتصاد اللبناني بات اليوم في مهب الريح، خصوصا في ظل الانخفاض المستمر في معظم المؤشرات الاقتصادية، ووصول معدل النمو إلى ما دون الواحد والنصف في المائة، وتعتبر أن الاقتصاد اللبناني بات نتيجة المغامرات غير المحسوبة، أقرب إلى مواجهة مصير اقتصادات متعثرة عديدة.

سابعا: تأسف الهيئات الاقتصادية، لان القوى والمرجعيات السياسية على كافة المستويات لم تستمع الى الصرخات التي أطلقتها مرارا وتكرارا، وتحملها مسؤولية الأوضاع التي ستؤول اليها الأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذا عليها أن تتحمل تبعات أفعالها، لان التاريخ لا يرحم.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

"الهيئات" ترفض "السلسلة": تضرب الحقوق وتُضحّي بالإقتصاد

اعتبرت الهيئات الاقتصادية إثر اجتماع طارئ امس، أن لا ضرورة تعلو على عقد جلسة تشريعية لإنتخاب رئيس للجمهورية، «الذي يشكل غيابه تهديداً مباشراً لكيان الدولة برمّتها».

وشدّدت «على أنّ الصفقة التي توصلت إليها القوى السياسية، بسحر ساحر، ليس الهدف منها إعطاء هيئة التنسيق النقابية والعمّال والعسكريين حقوقهم، بل على العكس تماماً، لأنّ التعديلات التي وردت في مشروع السلسلة الجديد، ستؤدّي أولاً إلى ضرب حقوق الموظفين، وستؤدّي ثانياً إلى التضحية بالاقتصاد اللبناني عشية عيد الأضحى المبارك، الأمر الذي سيوصلنا إلى كارثة مالية اقتصادية واجتماعية حقيقية لم تأخذها القوى السياسية على ما يبدو بالاعتبار».

كما رأت الهيئات الاقتصادية، «أنّ الأرقام الواردة في مشروع السلسلة المعدّل، تعاني الكثير من الخلل، ولا تحقق التوازن بين النفقات والواردات، كذلك فإنّ الإصلاحات الطفيفة التي يلحظها المشروع، والتي تراهن القوى السياسية على أنها ستؤدي إلى تحسين الواقع المالي للدولة، ما هي إلّا أوهام في ظلّ الواقع المهترئ في إدارات الدولة».

وجدّدت «رفضها المطلق للزيادات الضريبية التي وردت في مشروع السلسلة المقترَح»، مؤكدة أنّ «هذه الزيادات الضريبية لن تساهم في حلّ الأزمة، بل ستخلق أزمة أكبر».

واعتبرت الهيئات أنّ «إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، في هذه اللحظة المصيرية والدقيقة، سيؤدي إلى فقدان لبنان مناعته الاقتصادية، خصوصاً في ظلّ التحذيرات المتكرّرة لأعلى المرجعيات المالية الدولية، بشأن خطر إقرار السلسلة على الاقتصاد اللبناني في غياب إجراء إصلاحات هيكيلية في القطاع العام».

وأسفت الهيئة «لأنّ القوى والمرجعيات السياسية على المستويات كافة لم تستمع الى الصرخات التي أطلقتها مراراً وتكراراً، وتُحمّلها مسؤولية الأوضاع التي ستؤول اليها الأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذا عليها أن تتحمّل تبعات أفعالها، لأنّ التاريخ لا يرحم».

Back to Top

FRANSABANK

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.